

Distr.: General  
20 September 2016  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



فريق استعراض التنفيذ

الدورة السابعة المستأنفة

فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند ٤ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية

## تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في إطار الاستعراضات القطرية

مذكرة من الأمانة

ملخص

تحتوي هذه المذكرة على معلومات عن الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّتها الدول الأطراف في سياق الاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ الفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.<sup>(١)</sup>

(١) تقدّم المعلومات الواردة في هذه المذكرة عرضاً عاماً وتحليلاً للاستعراضات القطرية التي أُعدت بشأنها خلاصات وافية حتى ١ آب/أغسطس ٢٠١٦، ومن ثم فقد تتضمن في بعض الأحيان تكراراً للمعلومات قدّمت في إطار الإحاطات الشفوية أثناء الدورة السابعة لفريق استعراض التنفيذ. وتشير المذكرة أيضاً إلى الوثيقة CAC/COSP/2016/11 المتعلقة بالمساعدة التقنية المقدّمة لدعم تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد.



## أولاً - مقدمة

١- اعتمد مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره ١/٣، الإطار المرجعي لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. وقرّر المؤتمر أن يتولى فريق استعراض التنفيذ متابعة ومواصلة العمل الذي اضطلع به الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالمساعدة التقنية. وتقضي الفقرة ١١ من الإطار المرجعي، بأن أحد أهداف آلية الاستعراض هو مساعدة الدول الأطراف على استبانة الاحتياجات الخاصة من المساعدة التقنية وتسويغها وتعزيز تقديم المساعدة التقنية وتيسيره. ووفقاً للفقرة ٤٤ من الإطار المرجعي، يكلف فريق استعراض التنفيذ بالنظر في الاحتياجات من المساعدة التقنية ضماناً لتنفيذ الاتفاقية على نحو فعّال.

٢- وأوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، جميع الدول الأطراف بأن تحدّد في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، حيثما انطبق الحال، احتياجاتها من المساعدة التقنية، ويُفضّل أن تكون مرتّبة حسب الأولوية ومنتصلة بتنفيذ أحكام الاتفاقية التي يجري تناولها في دورة الاستعراض المعنية، وقرّر أن يأخذ فريق الاستعراض في اعتباره، استناداً إلى نتائج عملية الاستعراض وأتساقاً مع الإطار المرجعي لآلية استعراض التنفيذ، المجالات ذات الأولوية في تقديم المساعدة التقنية، وكذلك المعلومات المجمّعة عن الاتجاهات السائدة في المساعدات التقنية المطلوبة وفي تقديم تلك المساعدات.

٣- وتحتوي هذه المذكرة على معلومات محدّثة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المستبانة في سياق الاستعراضات القطرية المتعلقة بتنفيذ أحكام الفصلين الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية من جانب الدول الأطراف المستعرضة في الدورة الأولى لآلية الاستعراض. وهي تستند إلى المعلومات الواردة في تقارير الاستعراضات القطرية لـ ١٣٧ دولة طرفاً، والخلاصات الوافية لتلك الاستعراضات، التي كانت قد أُنجزت وقت إعداد هذه المذكرة، والتي حدّدت فيها ٨٧ من تلك الدول احتياجاتها من المساعدة التقنية.

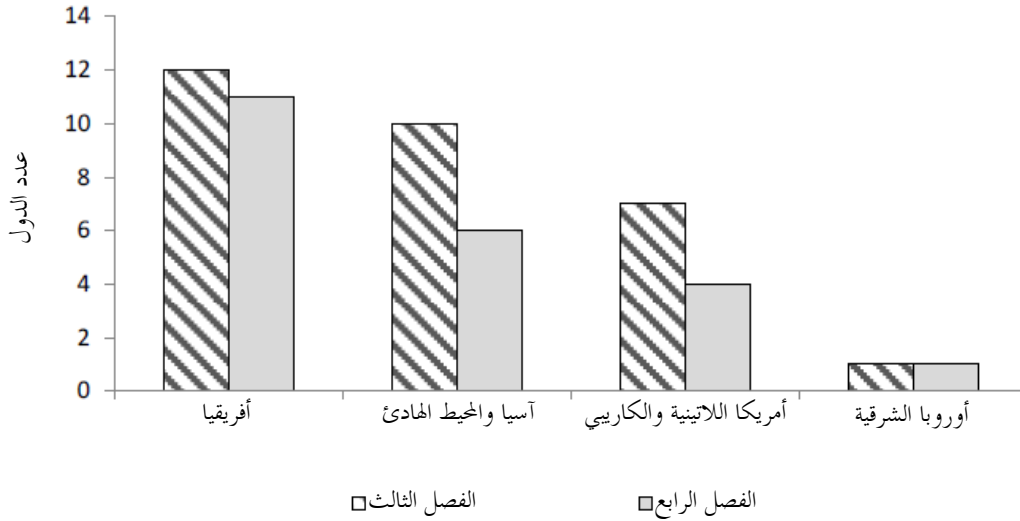
٤- وتحتوي قائمة التقييم الذاتي المرجعية على عدة فئات مسبقة التحديد من الاحتياجات من المساعدة التقنية، وهي: الصياغة التشريعية والمشورة القانونية؛ التشريعات النموذجية؛ وضع خطة عمل تنفيذية؛ ملخصات للممارسات الجيدة أو الدروس المستفادة؛ المعاهدات أو الاتفاقات النموذجية؛ برامج بناء القدرات؛ المساعدات المقدمة من خبراء موقعيين؛ المساعدة التكنولوجية؛ فئة عامة تشمل المساعدات. ويندرج العديد من الاحتياجات المستبانة أثناء

الاستعراضات القطرية ضمن هذه الفئات العريضة، ولكن هناك أيضاً احتياجات أخرى يرد بيانها في تقارير الاستعراضات القطرية والخلاصات الوافية. ففي بعض الحالات، فضّلت الدول الأطراف أن تتمهّل في تحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية وأن تبدي، بدلاً من ذلك، رغبة عامة في تلقي مساعدة تقنية فضفاضة، مثل دعم تنفيذ فصل معين من فصول الاتفاقية، أو بناء قدرات النيابة العامة وأجهزة التحقيق، أو مجرد ذكر طلب لتقييم الاحتياجات يبدو واسعاً بشكل مفرط بحيث لا يندرج ضمن الفئات المسبقة التحديد. وفي حالات كهذه، سعت الأمانة إلى إدراج تلك الاحتياجات ضمن نطاق الفئات الموجودة قدر الإمكان لكي يتسنى تحليلها وحصر عددها لأغراض هذا التقرير.

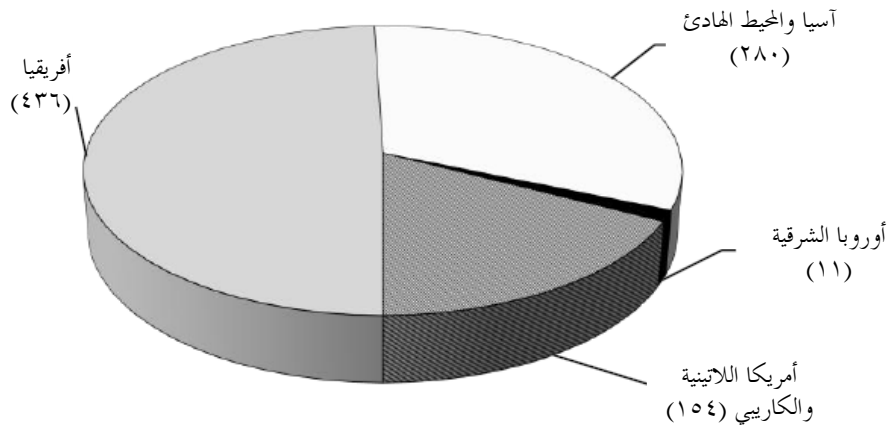
## ثانياً - التقييم الإجمالي

٥- من بين الدول الأطراف الـ ١٣٧ التي أتمت عمليات استعراضها وشملت بهذه المذكورة، حدّدت ٨٧ دولة احتياجاتها من المساعدة التقنية. وثمة ٣٦ دولة أخرى أُنجزت خلاصاتها الوافية، وحدّدت ٢٩ منها احتياجاتها من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الثالث من اتفاقية مكافحة الفساد منذ آخر تحديث كتابي عُرض أمام المؤتمر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (انظر الوثيقة CAC/COSP/2015/4). وشملت تلك الدول الإضافية ١٢ دولة من مجموعة الدول الأفريقية، و ١٠ دول من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و ٧ من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولة واحدة من مجموعة دول أوروبا الشرقية. وحدّد ما مجموعه ٢٢ دولة طرفاً ٨٨١ احتياجاً من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع من الاتفاقية، منها ١١ دولة من مجموعة الدول الأفريقية، و ٦ دول من مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، و ٤ دول من مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولة واحدة من مجموعة دول أوروبا الشرقية (انظر الشكلين الأول والثاني).

الشكل الأول  
عدد الدول الأطراف الإضافية التي لديها احتياجات، موزعاً حسب المجموعات الإقليمية  
وفصول الاتفاقية



الشكل الثاني  
عدد الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية، موزعاً حسب المناطق



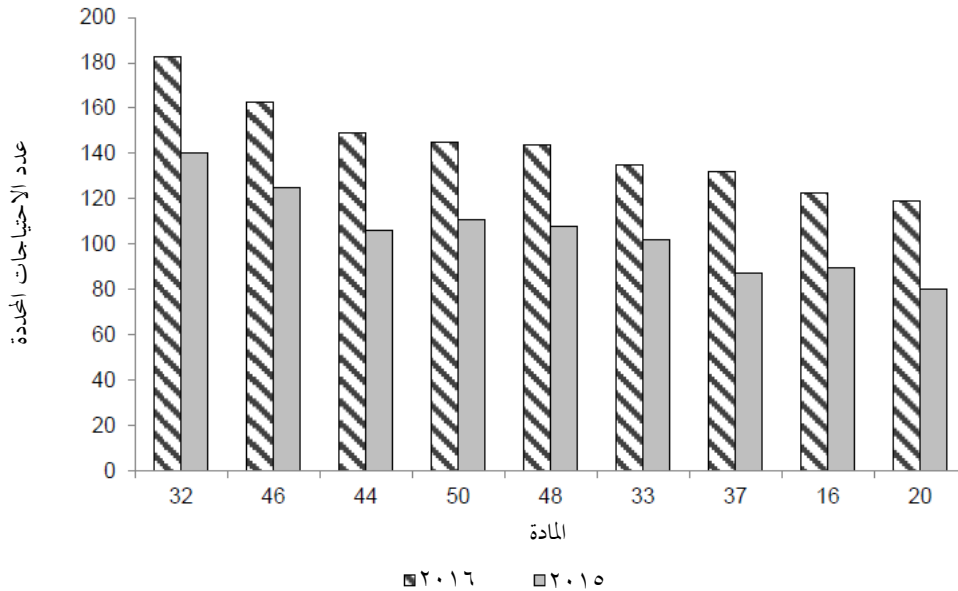
ملاحظة: المجموع يساوي ٨٨١.

## اتجاهات التحليل العامة

٦- يبين الشكل الثالث مواد الاتفاقية التسع التي حظيت بالنصيب الأكبر من العدد الإجمالي للاحتياجات التي حدّتها الدول الـ ٨٧ التي حدّدت احتياجاتها من المساعدة التقنية. وتلك المواد التسع هي: المادة ٣٢ (حماية الشهود والخبراء والضحايا)، والمادة ٤٦ (المساعدة القانونية المتبادلة)، والمادة ٤٤ (تسليم المجرمين)، والمادة ٥٠ (أساليب التحرّي الخاصة)، والمادة ٤٨ (التعاون في مجال إنفاذ القانون)، والمادة ٣٣ (حماية المبلّغين)، والمادة ٣٧ (التعاون مع سلطات إنفاذ القانون)، والمادة ١٦ (رشو الموظفين العموميين الأجانب وموظفي المؤسسات الدولية العمومية)، والمادة ٢٠ (الإثراء غير المشروع). وعلى سبيل المقارنة، أدرج في الشكل الثالث التقييم السابق للاحتياجات المتعلقة بالمواد نفسها (انظر الوثيقة CAC/COSP/2015/4). ومع أنّ الاتجاه العام ظل على حاله، فمن المهم ملاحظة أنّ الاحتياجات المتعلقة بالمادة ٣٧ شهدت ازدياداً شديداً، بنسبة ٥٢ في المائة، تليها الاحتياجات المتعلقة بالمادة ٢٠، التي شهدت ازدياداً بنسبة ٤٨ في المائة. وشهدت بقية المواد الواردة في الشكل زيادة تتراوح من ٣٠ إلى ٤٠ في المائة. ويبدو أنّ السمة المشتركة بين هذه المواد هي كون الاحتياجات المتعلقة بها شديدة الضرورة لفعالية التنفيذ، مثل حماية الشهود وحماية المبلّغين وتشجيع التعاون مع سلطات إنفاذ القانون وأساليب التحرّي الخاصة، وكذلك تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين. ومن المهم ملاحظة أنّ المادة المتعلقة برشو الموظفين العموميين الأجانب لا تزال بين أبرز المواد التي حدّدت بشأنها احتياجات من المساعدة التقنية، والتي هي، شأنها شأن المادة المتعلقة بالإثراء غير المشروع، أكثر اتساماً بالطابع التقني من أحكام أخرى كثيرة.

### الشكل الثالث

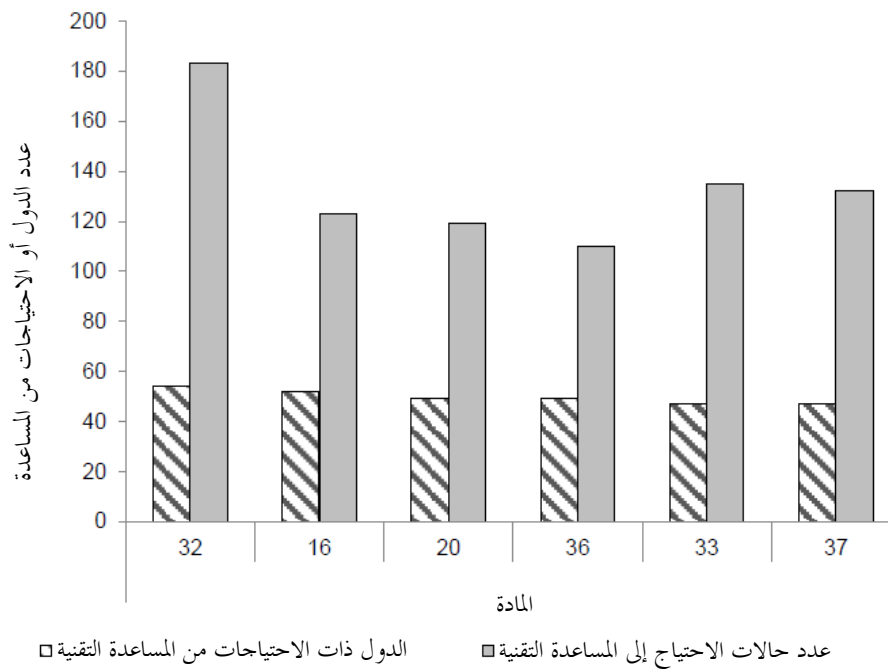
#### المواد التي حدّدت أكبر عدد من الاحتياجات بشأنها



٧- ويبين الشكل الرابع عدد الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية والعدّ الثنائي للدول التي حدّدت تلك الاحتياجات (أي أنّ الدولة تُعدّ مرة واحدة بصرف النظر عن عدد الاحتياجات التي حدّدت بخصوص المادة المعنية). ولدى عقد مقارنة بين الفصلين، يتبين أنّ المادة ٤٦ كان لها النصيب الإجمالي الأكبر من عدد الدول (بمجموع قدره ٥٨ دولة) التي لديها احتياجات من المساعدة التقنية (تتناول لاحقاً في الشكل الرابع عشر). والمواد الست التالية هي كلها من الفصل الثالث: ١٦ و ٢٠ و ٣٢ و ٣٣ و ٣٦ و ٣٧.

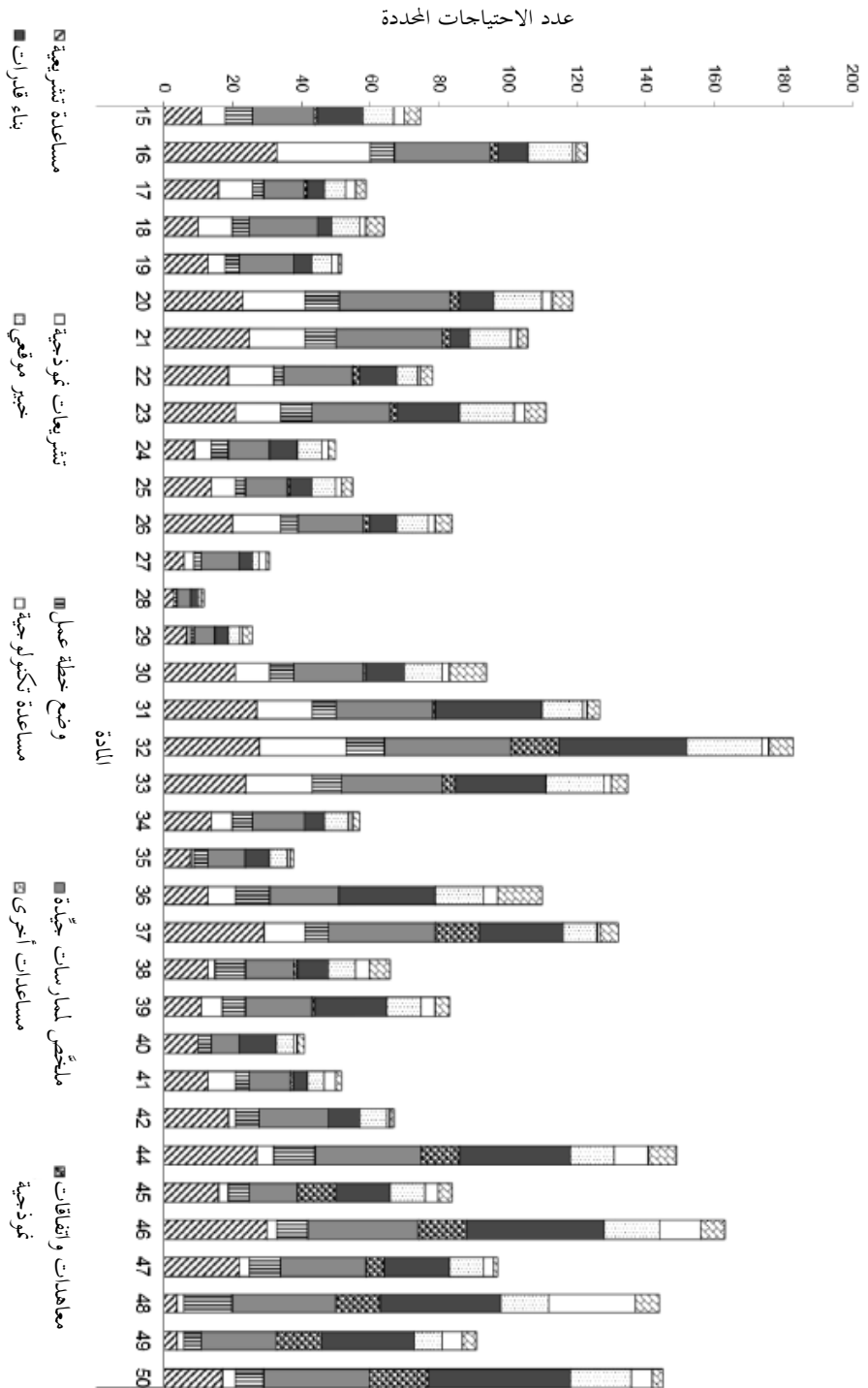
#### الشكل الرابع

مقارنة بين عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية وعدد الدول التي حدّدت احتياجاتها ضمن إطار الفصل الثالث



٨- ويقدم الشكل الخامس عرضاً مجملًا لمختلف أنواع الاحتياجات التي حدّدها الدول الأطراف فيما يتعلق بجميع مواد الفصلين المستعرضين. وتجدر الإشارة إلى أنّ هناك ١١ دولة لم تحدّد احتياجات تتعلق بالمواد المستعرضة، بل أبدت احتياجاً عاماً إلى مساعدة في مجالي بناء القدرات والتشريع أو إلى تقييم شامل للاحتياجات من المساعدة التقنية أو إلى مساعدة على معالجة نتائج الاستعراض. وقد رُبطت تلك الاحتياجات، قدر الإمكان، بالمواد ذات الصلة وفقاً للمعلومات الواردة في التقرير القطري الكامل.

الشكل الخامس  
الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حدّتها الدول الأطراف، موزعة حسب أرقام المواد



ملحوظة: المجموع يساوي ٣١٠٣ احتياجات.

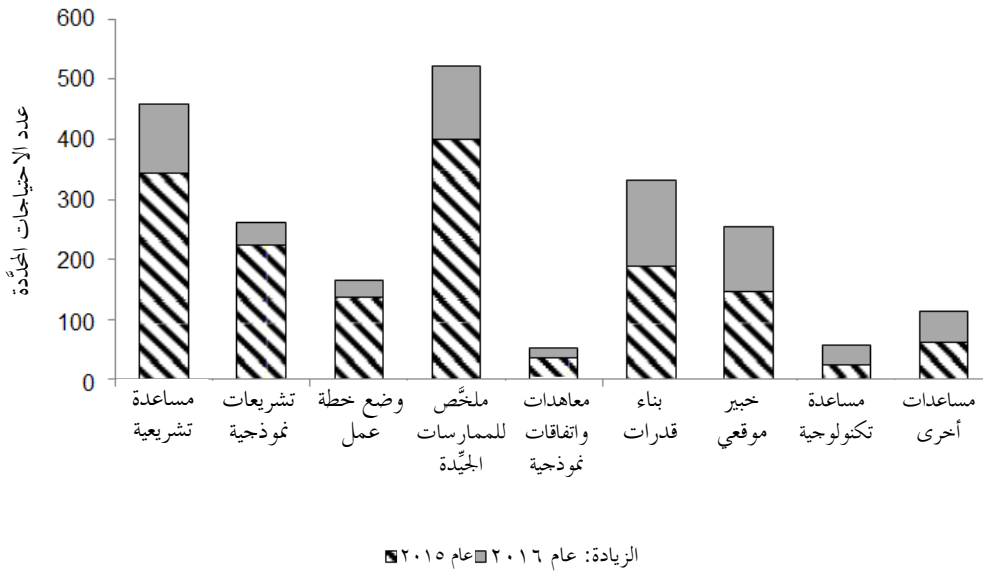
### ثالثاً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ أحكام الفصل الثالث

٩ - من بين مجمل الدول الـ ٨٧ التي حدّدت احتياجاتها من المساعدة التقنية، حدّدت غالبيتها الساحقة، أو ٨٦ دولة، ٢٠١٧ ٢ احتياجاً من المساعدة التقنية لتنفيذ أحكام الفصل الثالث.

١٠ - وكان قد أُبرز في التحليل السابق (CAC/COSP/2015/4) أنّ الاحتياج الأكثر تواتراً بين الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية انتقل من المساعدة التشريعية إلى توفير ملخصات لممارسات جيّدة ولدروس مستفادة. ولا تزال المساعدة التشريعية تشغل المرتبة الثانية بين أشيع الاحتياجات المحددة إجمالاً، ثم أشار التحليل إلى أنه يمكن النظر إلى الاحتياج الأصلي إلى المساعدة التقنية من خلال تقديم المساعدة التشريعية على أنه نتيجة طبيعية لتنفيذ الفصل الثالث من الاتفاقية، الذي يتضمن عدداً كبيراً من الأحكام التي تدعو الدول إلى ضمان تجريم أفعال الفساد. ومثلما يتبين من الشكل السادس، يدل التحليل الحالي على أنّ الاحتياج إلى ملخصات الممارسات الجيدة والدروس المستفادة لا يزال هو الاحتياج الأشيع تحديداً، بل وشهد أيضاً زيادة أكبر من زيادة الحاجة إلى المساعدة التشريعية. وشهد الاحتياج إلى بناء القدرات أكبر زيادة (٦١ في المائة) وأظهر اتجاهاً جديداً.

الشكل السادس

مقارنة بين أنواع الاحتياجات المحددة في إطار الفصل الثالث، الزيادة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦



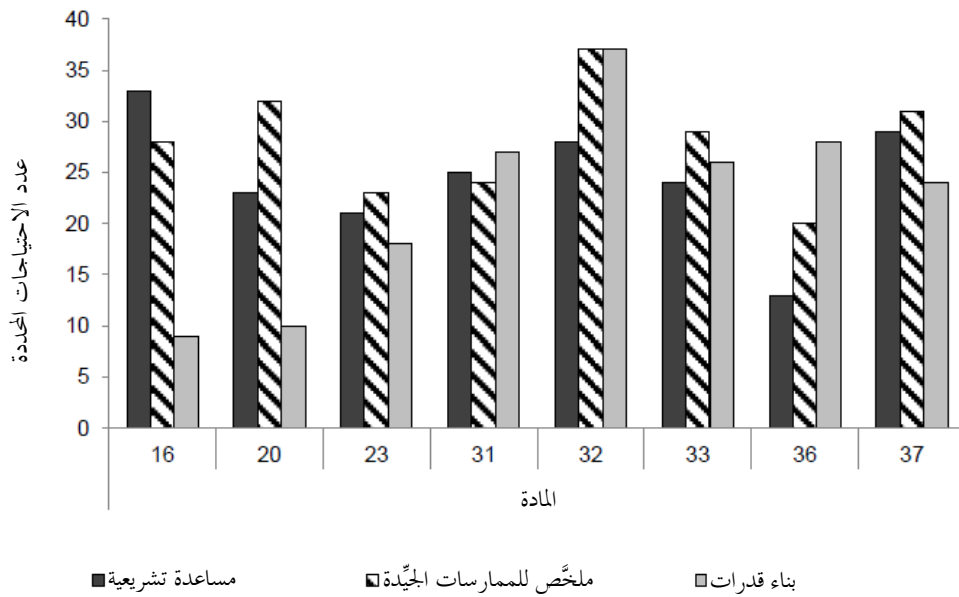


١١- ويتجاوز عدد الاحتياجات من المساعدة التشريعية عدد الاحتياجات من ملخّصات الممارسات الجيدة والدروس المستفادة فيما يتعلق بالمواد ١٦ و١٧ و٢٥، التي تتضمن كلها أحكاماً إلزامية. ومن الجدير بالذكر أنّ تنفيذ المادة ١٦ كان أيضاً، على وجه الإجمال، هو موضوع غالبية التوصيات الصادرة عن الخبراء المستعربين.

١٢- ويقدم الشكل السابع عرضاً لجميع مواد الفصل الثالث التي حدّد بشأنها أكثر من ١٠٠ احتياج من المساعدة التقنية، مع بيان الفئات الرئيسية من الاحتياجات من المساعدة التقنية: المساعدة التشريعية وملخّص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة وبرامج بناء القدرات.

الشكل السابع

مواد الفصل الثالث التي يزيد عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية بشأنها على ١٠٠ احتياج، مع بيان أنواع الاحتياجات الرئيسية الثلاثة



١٣- ويرد أدناه تحليل للمواد ذات العدد الأكبر من الاحتياجات المحددة من جانب الدول أثناء الاستعراضات القطرية وفي الخلاصات الوافية، موزعة حسب المناطق.

## حماية الشهود والخبراء والضحايا

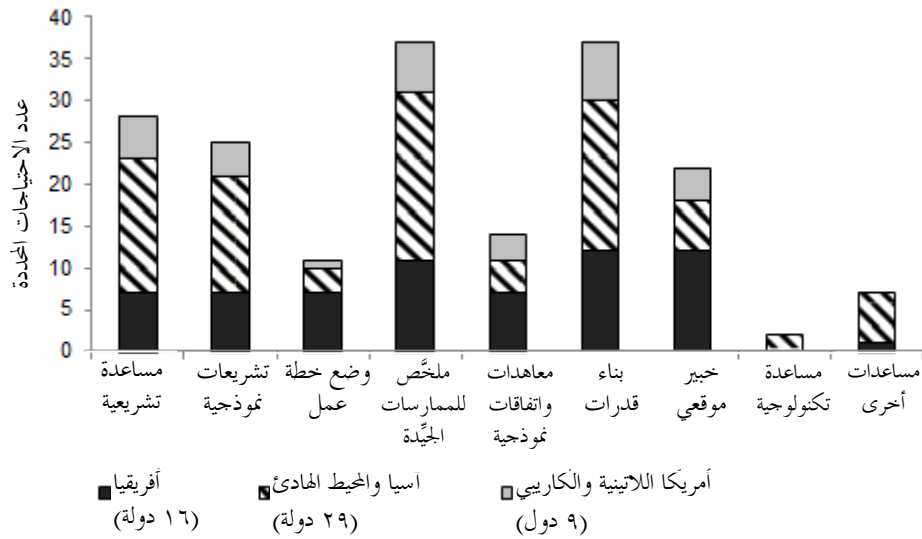
الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمادة ٣٢

١٤ - حدّد ما مجموعه ٥٤ دولة طرفاً ١٨٣ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٢. ومن بين جميع مواد الفصل الثالث المستعرضة، لا تزال المادة ٣٢ تحظى بأكثر عدد من الدول الأطراف التي حدّدت احتياجات من المساعدة التقنية بهدف تنفيذها، وتمثلت في مجموعة واسعة من الأنواع وشملت ثلاث مناطق جغرافية.

١٥ - ويرد في الشكل الثامن عرض لتفاصيل الأنواع الرئيسية من الاحتياجات المحدّدة فيما يتعلق بالمادة ٣٢. ويتبيّن من التوزّع الإقليمي أنّ مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ حدّدت قرابة نصف هذه الاحتياجات (٤٨ في المائة). وحدّدت مجموعة الدول الأفريقية ٣٥ في المائة من مجمل الاحتياجات المتعلقة بهذه المادة. والتي اشتملت على أكبر عدد من الاحتياجات المتعلقة بزيادة خبير للموقع (١٢ احتياجاً من مجموع عالمي قدره ٢٢ احتياجاً).

الشكل الثامن

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٢، موزّعة حسب المجموعات الإقليمية وأنواع المساعدة



١٦- وعلى الرغم من استئثار المادة ٣٢ بأكثر عدد من الاحتياجات من المساعدة التقنية (١٨٣ احتياجاً)، فقد حدّد تلك الاحتياجات عددٌ صغير نسبياً من الدول (٥٤ من بين ٨٧). وقد حدّدت الدول المساعدة على إنشاء برامج لحماية الشهود وتعزيز أداء تلك البرامج بصفقتها ذات أولوية. وفي التقييم السابق، كان تقاسم ملخصات الممارسات الجيدة هو أشيع الاحتياجات من المساعدة التقنية تحديداً؛ أمّا الآن فقد حل محلّه بناء القدرات، وجاءت المشورة التشريعية في المرتبة الثانية بين أكبر فئات الاحتياجات.

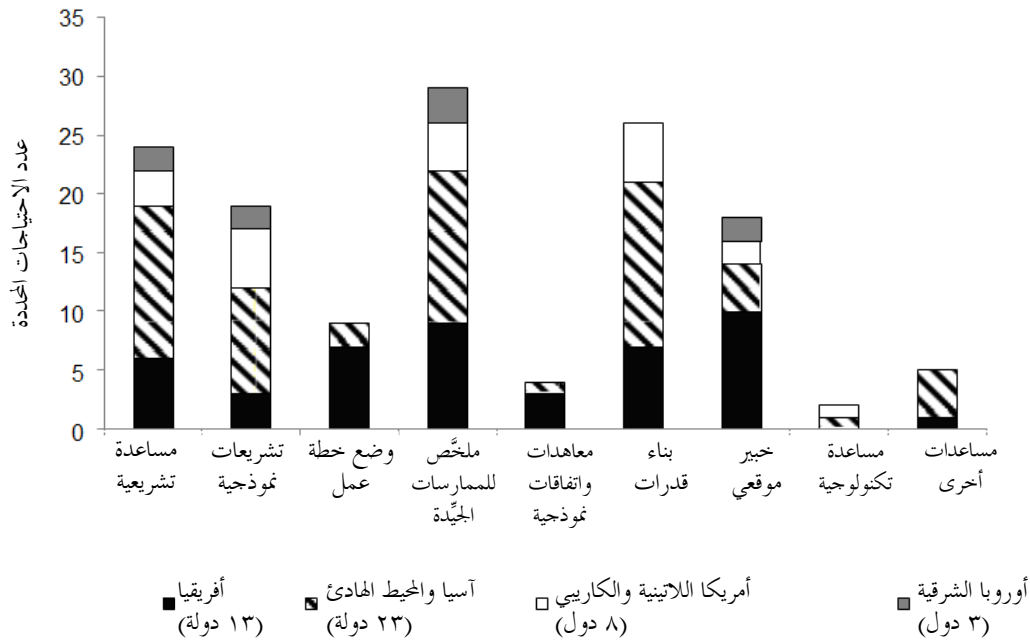
### حماية المبلّغين

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٣

١٧- يتبيّن من الشكل التاسع أنّ ما مجموعه ٤٧ دولة طرفاً قد حدّدت ١٣٦ احتياجاً من المساعدة التقنية لدعم تنفيذ المادة ٣٣.

### الشكل التاسع

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٣، موزعةً حسب المجموعات الإقليمية وأنواع المساعدة



١٨- وقد ظلت المادة ٣٣ على الدوام واحدة من أشد المواد صعوبة في التنفيذ من جانب الدول، وحافظت على مرتبتها الثانية بين مواد الفصل الثالث من حيث تواتر الاحتياجات من المساعدة التقنية، مع زيادة قدرها ٣٢ في المائة في التحليل الحالي.

١٩- وكانت المادتان ٣٢ و٣٣، المتعلقتان بحماية الشهود وحماية المبلغين، هما صاحبتا العدد الأكبر من الاحتياجات المحددة فيما يخص زيارة خبير موقعي. ويتبين من التحليل الحالي أيضاً أن المادة ٣٣ هي صاحبة أكبر عدد من الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات بين مواد الفصل الثالث.

### التعاون مع سلطات إنفاذ القانون

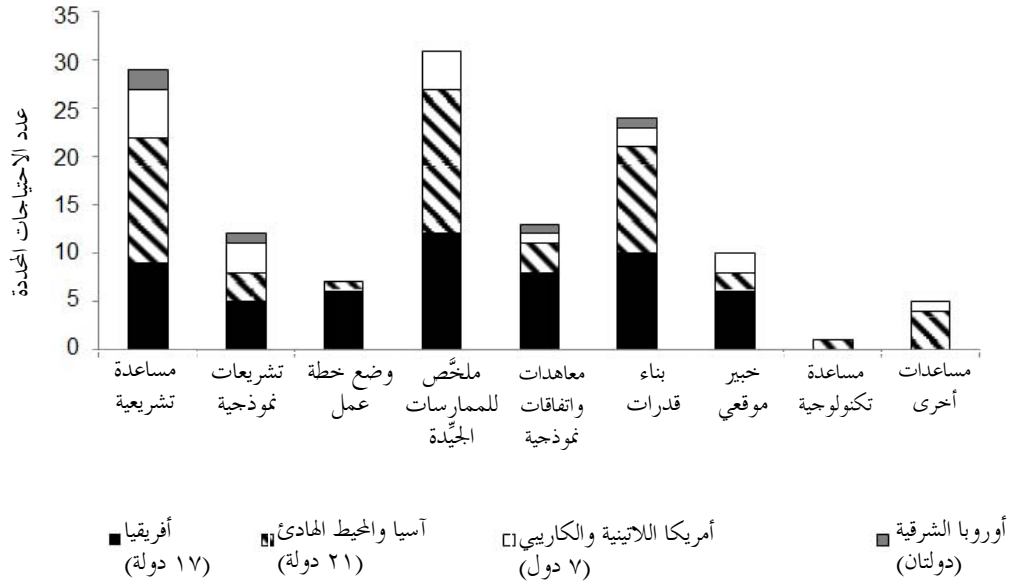
الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٧

٢٠- على الرغم من كون المادة ٣٧ واحدة من المواد التي حظيت بأكثر عدد من الاحتياجات التي حددها الدول من المساعدة التقنية بين مواد الفصل الثالث (مجموع قدره ١٣٢ احتياجاً)، فقد حددت تلك الاحتياجات ٤٧ دولة فقط. ولدى تحليل التوزيع الجغرافي للدول ذات الاحتياجات، تجدر الإشارة إلى أن المجموعتين الإقليميتين لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ حددتا ٨٣ في المائة من الاحتياجات المتعلقة بالمادة ٣٧. غير أن المجموعة الإقليمية لأمريكا اللاتينية والكاريبي مثلت، بالتناسب مع عدد بلدانها، نفس النسبة من الاحتياجات التي مثلتها مجموعة آسيا والمحيط الهادئ، أي نحو ٣٩ في المائة.

٢١- ولدى تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية حسب أنواعها، يتبين من الشكل العاشر الوارد أدناه أن الحاجة إلى المساعدة التشريعية ظلت مرتفعة نسبياً فيما يتعلق بالمادة ٣٧، ويبدو هذا نتيجة طبيعية لإلزام المادة الدول بأن تراعي الظروف المخففة للعقوبة، بل وتوفير الحصانة من الملاحقة القضائية لمن يقدم مساعدة كبيرة. وهنا أيضاً، ظل الاحتياج إلى ملخص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة هو أكثر الاحتياجات المحددة تواتراً، إذ حدد ٣١ مرة. ولم تحدد دول مجموعة أوروبا الشرقية أي احتياج في هذا المجال.

## الشكل العاشر

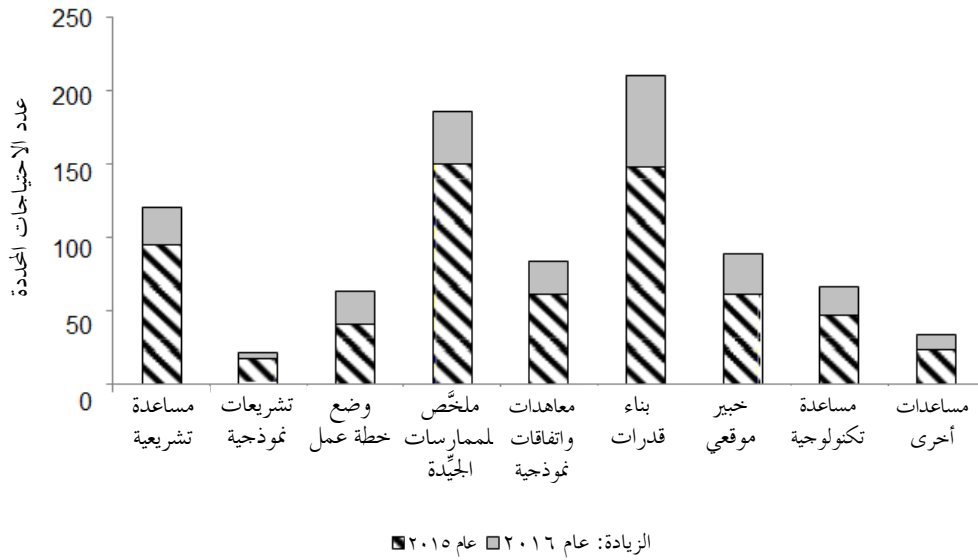
الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٣٧، موزعة حسب المجموعات الجغرافية وأنواع المساعدة



#### رابعاً - الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية لتنفيذ الفصل الرابع

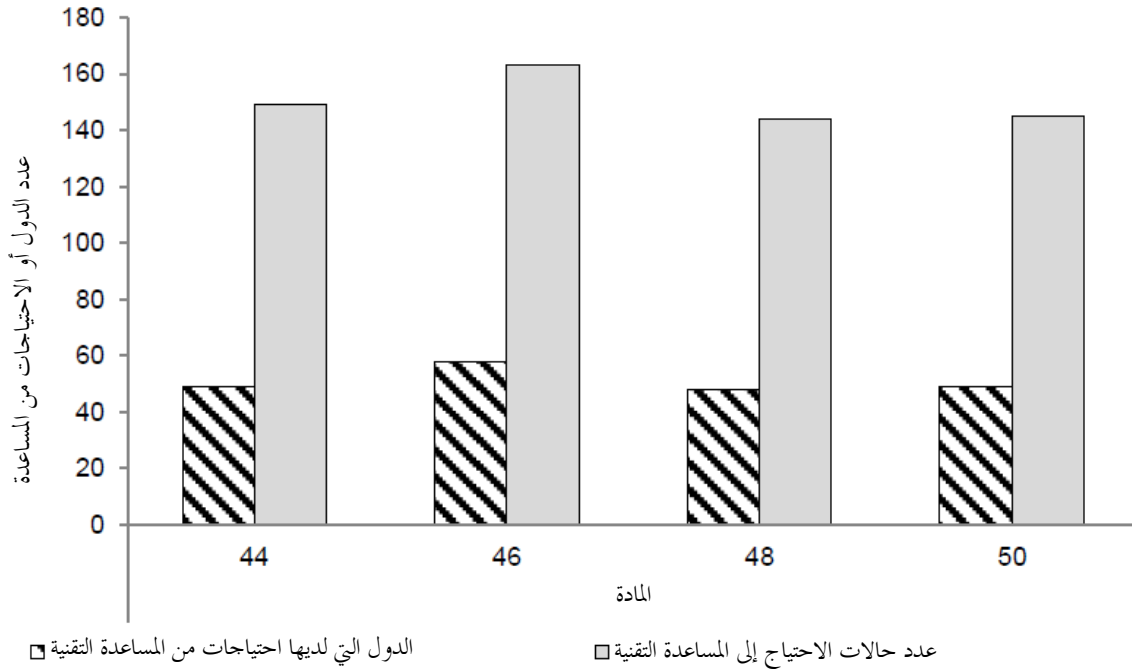
٢٢- حدّدت إحدى وسبعون دولة من الدول الأطراف احتياجات من المساعدة التقنية تتعلق بتنفيذ الفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية. ويرد في الشكل الحادي عشر توزيع مفصّل لنوع وأعداد الاحتياجات المحددة فيما يتعلق بالفصل الرابع. ومثلما هو الحال بشأن الفصل الثالث، كانت الزيادة الكبرى في الاحتياجات المتعلقة بالفصل الرابع من نصيب بناء القدرات. وظلت المادة ٣٢ هي صاحبة العدد الأكبر من الاحتياجات.

الشكل الحادي عشر  
أعداد وأنواع الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الرابع: الزيادة حسب  
أنواع المساعدة



٢٣- ويبيّن الشكل الثاني عشر عدد الاحتياجات المحدّدة من المساعدة التقنية والعدد الثنائي للدول التي حدّدت تلك الاحتياجات (أي أنّ الدولة تُعدّ مرة واحدة بصرف النظر عن عدد الاحتياجات التي حدّدها). ويجراء مقارنة عامة، يتبيّن أنّ عدد الدول التي حدّدت احتياجاً من المساعدة التقنية بشأن المادة ٤٦ (وهو ٥٨ دولة) يفوق نظيره المتعلق بأيّ مادة أخرى من مواد الفصلين الثالث والرابع (انظر الشكل الثالث عشر أدناه).

الشكل الثاني عشر  
مقارنة بين المواد الأربع الرئيسية من حيث عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية  
وعدد الدول التي حدّدت احتياجات ضمن إطار الفصل الرابع



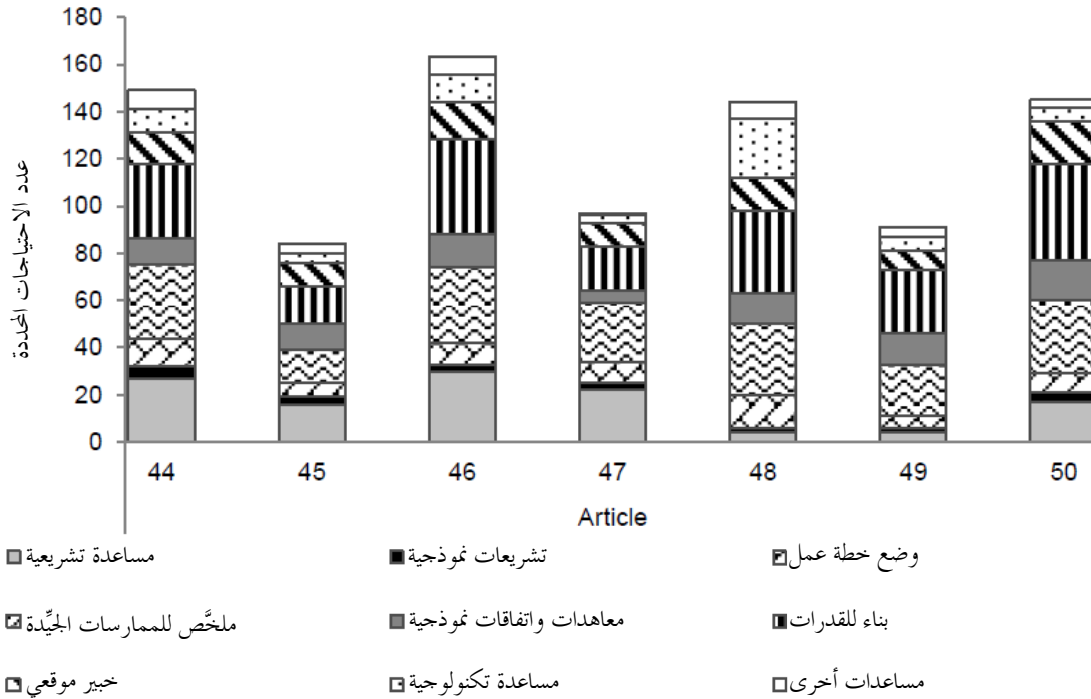
٢٤- وبلغ مجموع الاحتياجات المحدّدة من المساعدة التقنية بشأن الفصل الرابع ٨٧٣ احتياجاً. وكانت فئات الاحتياجات الثلاث الأشيع تحديداً تتعلق بالمساعدة التقنية في شكل بناء القدرات (٢١٠ احتياجات)، يليها ملخّص الممارسات الجيّدة والدروس المستفادة (١٨٥ احتياجاً) ثم المساعدة التشريعية (١٢٠ احتياجاً). وهذا يمثل تحولاً عن التحليلات السابقة التي ظل فيها بناء القدرات يحلّ ثانياً بفارق ضئيل عن الأول. ففي العينة الحالية، شهد الاحتياج إلى بناء القدرات زيادة قدرها ٤٢ في المائة، في حين ازداد الاحتياج إلى ملخّص الممارسات الجيّدة بنسبة قدرها ٢٣ في المائة. وازداد الاحتياج إلى الصياغة التشريعية بنسبة ٣٦ في المائة منذ التقييم الكتابي السابق.

٢٥- ويقدم الشكل الثالث عشر توزيعاً تفصيلياً للمجموع الكلي للاحتياجات المحدّدة بشأن الفصل الرابع، والبالغ ٨٧٣ احتياجاً، حسب المواد وأنواع الاحتياجات. وقد احتفظت المادة ٤٦ بالمرتبة الأولى بصفتها المادة التي حدّدت بشأنها أكبر عدد من الاحتياجات

(١٦٣ احتياجاً)، بينما حصلت المواد الثلاث التالية لها (٤٤ و ٥٠ و ٤٨) على أعداد مقاربة (١٤٩ و ١٤٥ و ١٤٤ احتياجاً، على التوالي).

الشكل الثالث عشر

عدد الدول التي حدّدت احتياجات تتعلق بالمادة الرابعة، موزعةً حسب المادة



### تسليم المجرمين وتبادل المساعدة القانونية

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادتين ٤٤ و ٤٦

٢٦- حدّدت ٤٩ دولة ما مجموعه ١٤٩ احتياجاً من المساعدة التقنية فيما يتعلق بتنفيذ المادة ٤٤، التي أصبحت الآن في المرتبة الثانية من حيث عدد الاحتياجات، متجاوزةً المادتين ٤٨ و ٥٠ في التحليل الحالي. وظلت المادة ٤٦ في المرتبة الأولى بين مواد الفصل الرابع من حيث عدد الاحتياجات من المساعدة التقنية، بمجموع قدره ١٦٣ احتياجاً حدّتها ٥٨ دولة (انظر الشكل الثاني عشر). وإلى جانب ذلك، شهدت المادة ٤٤ في التحليل الحالي زيادة مئوية في عدد الاحتياجات (٤٠ في المائة) أكبر من المادة ٤٦ (٣٠ في المائة).

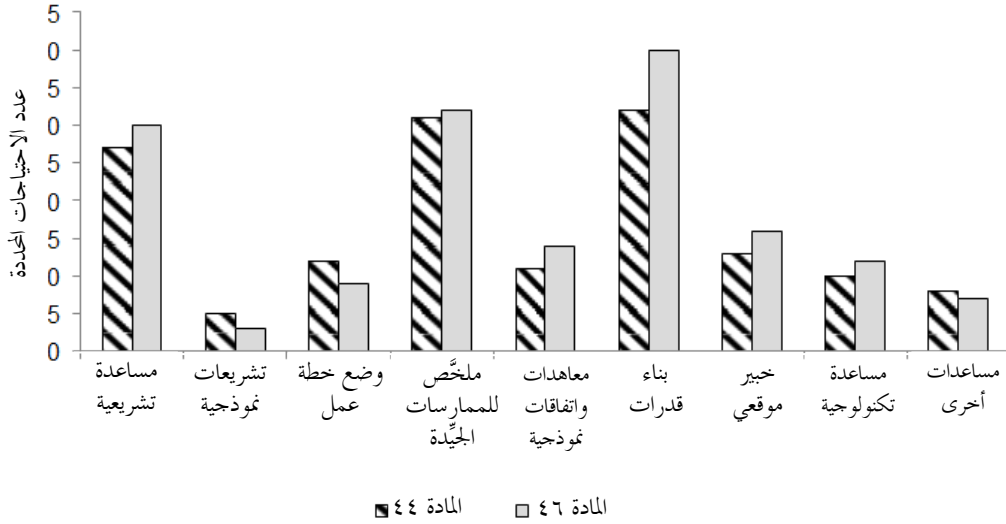
٢٧- ومثلما ذُكر في التقييم السابق، ثمة تباين في المتطلبات التشريعية لتنفيذ المادتين ولكن هناك بعض الجوانب المشتركة في الأطر التي تحكم معالجة طلبات تسليم المجرمين وتبادل



المساعدة القانونية وفي الصعوبات التي تواجهها البلدان في تحقيق تعاون دولي ناجح على الصعيد العملي. ويتجلى تعقّد التنفيذ التام للمادة ٤٦ أيضاً في كونها هي المادة التي اقترنت بها معظم التحدّيات المستبانة ضمن إطار الفصل الرابع (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/8).

الشكل الرابع عشر

الاحتياجات من المساعدة التقنية المتعلقة بالمادة ٤٤ والمادة ٤٦

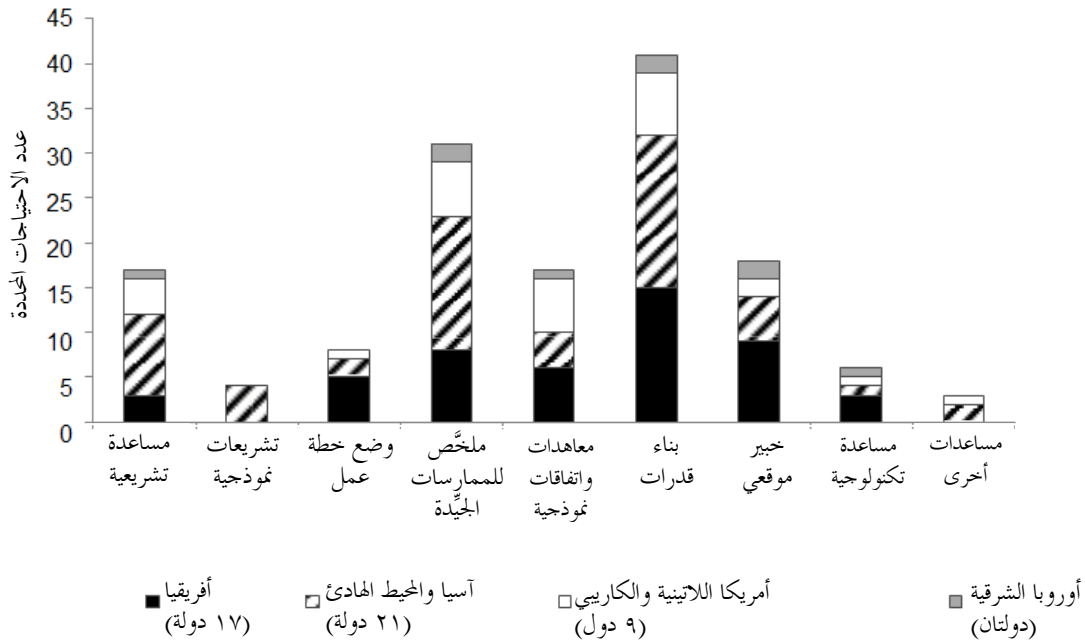


أساليب التحريّ الخاصة

الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٥٠

٢٨- حدّدت ٤٩ دولة ما مجموعه ١٤٥ احتياجاً من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالمادة ٥٠، التي تحتل المرتبة الثالثة من حيث عدد الاحتياجات بين مواد الفصل الرابع، والمرتبة الرابعة بين مجمل المواد. وقد حدّدت هذه الاحتياجات جميع المجموعات الإقليمية، مع تشابه نسبي في درجة تواترها بين مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، وكانت هي الأبرز لدى مجموعة دول أوروبا الشرقية، إذ حدّدت دولتان منها تسعة احتياجات فيما بينهما (انظر الشكل الخامس عشر).

الشكل الخامس عشر  
عدد الدول التي حدّدت احتياجات تتعلق بالمادة ٥٠، موزعةً حسب المجموعات الإقليمية  
 وأنواع المساعدة



٢٩- وتضمّنت فئة برامج بناء القدرات أكثر الاحتياجات تواتراً في مختلف المناطق (إذ حدّدها ٤١ دولة من مجموع الدول الـ ٤٩ التي حدّدت شكلاً ما من الاحتياج إلى المساعدة التقنية بشأن المادة ٥٠)، وهذا يبدو نتيجة طبيعية لأنواع التدابير المرتآة في المادة ٥٠. وكانت ثاني أكبر فئة من الاحتياجات تتعلق بتوفير ملخص للممارسات الجيدة (٣٢ دولة). ومع أنّ هذه الفئة، في التحليل السابق، التّمتت تناسبياً بدرجة أكبر في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، فقد تجاوزت مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ دول تلك المنطقة في التحليل الحالي، إذ حدّدت ١٥ من بين ٢١ دولة هذا النوع من الاحتياجات بشأن المادة ٥٠. ولدى التعمق في تحليل التوزع الإقليمي، لوحظ أنّ مجموعة الدول الأفريقية قد حدّدت عدداً كبيراً نسبياً من الاحتياجات المتعلقة بوضع خطة عمل (٦ دول من أصل ١٧) مقارنةً بالمناطق الأخرى (دولة واحدة من تسع دول في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ودولتان في مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ). وكانت منطقة آسيا والمحيط الهادئ هي المنطقة الوحيدة التي حدّدت احتياجاً إلى تشريعات نموذجية (أربع دول).

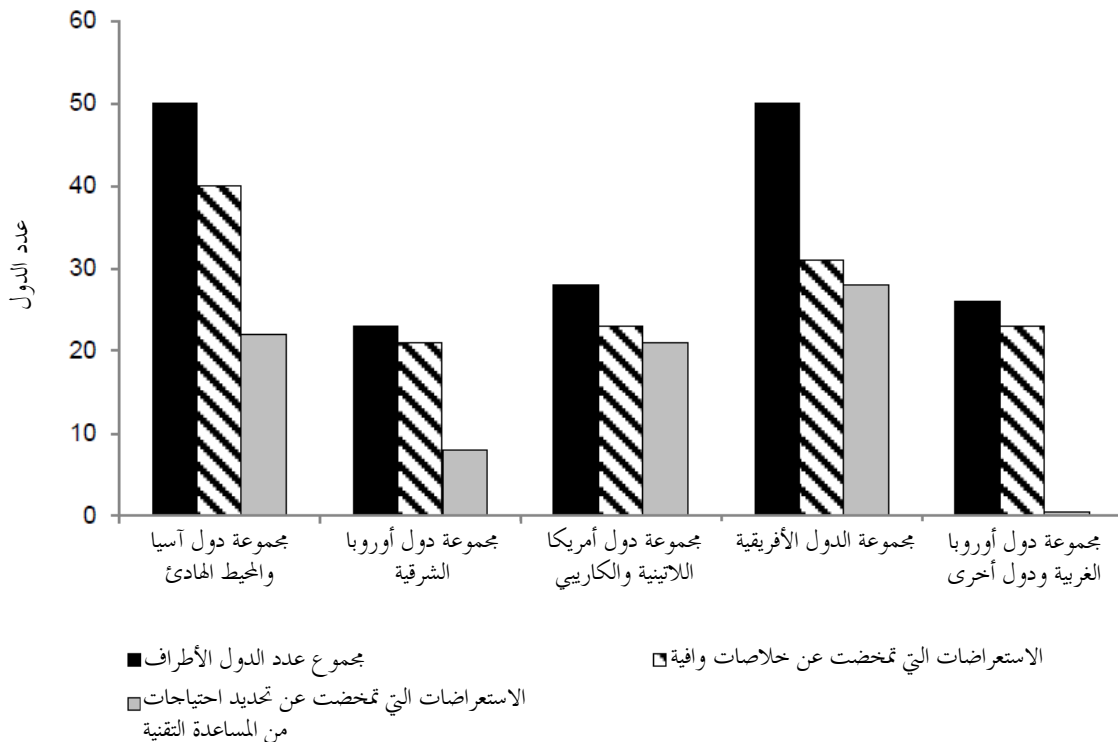
## رابعاً - الاتجاهات المتعلقة بأنواع الاحتياجات المحددة والاحتياجات من المساعدة التقنية في مجموعة دول أوروبا الشرقية ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

الاتجاهات السائدة في أنواع الاحتياجات المحددة من المساعدة التقنية وسائر الاحتياجات المنبثقة من الاستعراضات القطرية

٣٠- على وجه الإجمال، شهد عدد البلدان التي حددت احتياجات من المساعدة التقنية أثناء الاستعراضات التي يتناولها التحليل في التقرير الحالي زيادة متناسبة مع عددها في التحليل الذي أجري سابقاً، أي ٨٧ دولة من ١٣٧ (٦٣ في المائة) مقابل ٥٩ دولة من ١٠١ دولة (٥٨ في المائة) في التحليل الأول. ويتبين من الشكل السادس عشر أن الدول الأطراف في المجموعتين الإقليميتين لأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية والكاريبي تكاد تكون جميعاً قد أنجزت على الأقل الخلاصات الوافية لاستعراضاتها. وتغتنم الأمانة هذه الفرصة لتجري في هذه المذكرة تحليلاً أكثر تفصيلاً لاحتياجات هاتين المجموعتين الإقليميتين من المساعدة التقنية.

الشكل السادس عشر

عدد الدول ذات الاحتياجات من المساعدة التقنية، موزعة حسب المناطق



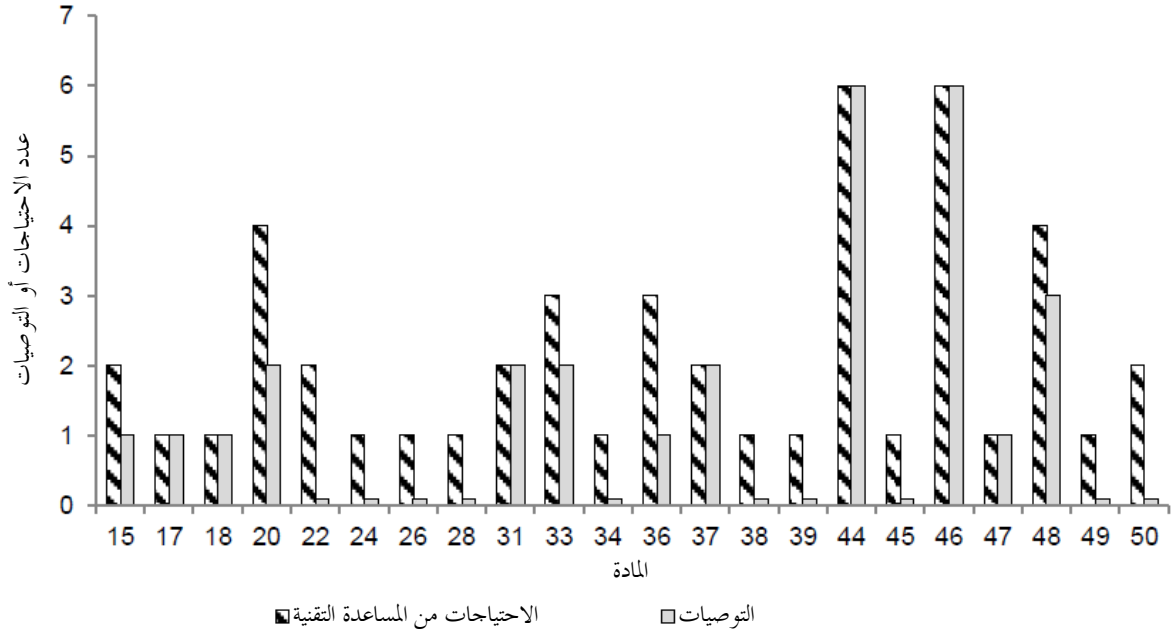
ملحوظة: المجموع يساوي ٨٧.

### مجموعة دول أوروبا الشرقية

٣١- في مجموعة دول أوروبا الشرقية، حدّدت ٨ دول من بين ٢١ دولة ما مجموعه ١٠٧ احتياجات من المساعدة التقنية. وهذا أدنى عدد من الدول بين جميع المجموعات الإقليمية، أو ٣٨ في المائة من عدد دول المجموعة، باستثناء مجموعة الدول الغربية ودول أخرى، التي لم تحدّد أيّ احتياج من المساعدة التقنية (انظر الشكل السادس عشر).

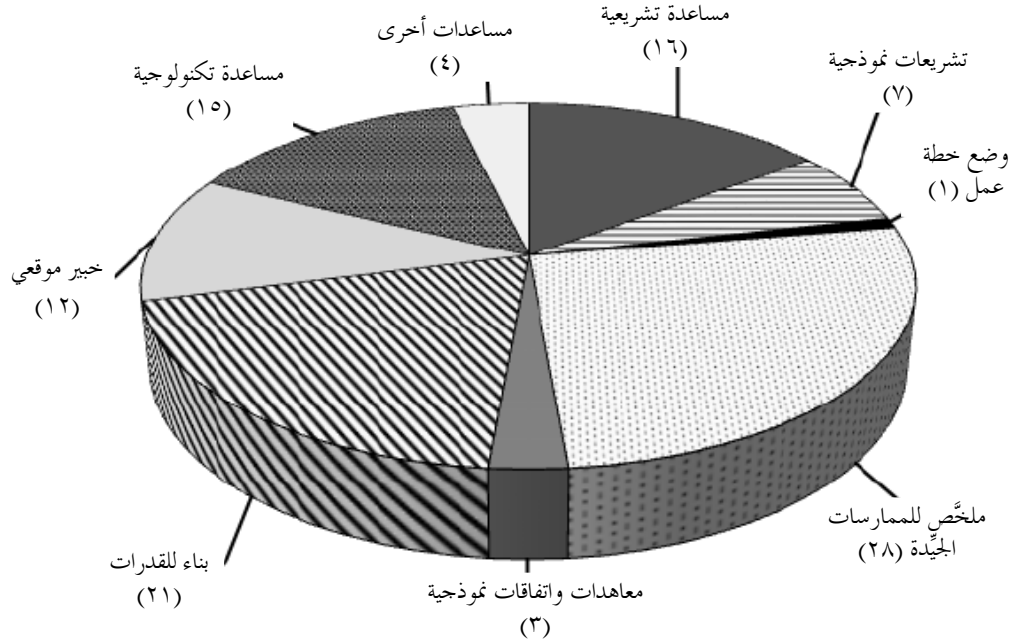
٣٢- وكانت الاحتياجات المحدّدة تتعلق بـ٢٢ مادة من بين المواد الـ٣٥ الخاضعة للاستعراض. ولدى إجراء إحالة مرجعية للبيانات المتعلقة بالصعوبات التي استبانها الخبراء المستعرضون، لوحظ أيضاً أنه عندما كان يحدد احتياج ما من المساعدة التقنية كثيراً ما كانت تُصدّر أيضاً توصية على النسق ذاته. ويبيّن الشكل السابع عشر عدد دول المنطقة التي حدّدت احتياجاتها من المساعدة التقنية فيما يخص كل مادة. ويرد في الشكل الثامن عشر توزيع تفصيلي لتلك الاحتياجات حسب فئاتها.

الشكل السابع عشر  
مقارنة بين الاحتياجات والتوصيات، موزعةً حسب المواد، فيما يخص مجموعة دول  
أوروبا الشرقية



٣٣- ويتبين من التوزيع التفصيلي للاحتياجات حسب فئاتها أن نوع الاحتياجات يتبع نفس النمط الذي شوهد في التحليل الإجمالي، وهو حصول ملخص الممارسات الجيدة على أكبر عدد من الاحتياجات (٢٨ احتياجاً). ومن ثم، فإن هناك رجوعاً عن الاتجاه الإجمالي، إذ جاء بناء القدرات في المرتبة الثانية من حيث عدد الاحتياجات (٢١ احتياجاً)، تليه المساعدة التشريعية (١٦ احتياجاً). ومن المثير للاهتمام أن الاحتياجات إلى المساعدة التكنولوجية عالية نسبياً في مجموعة دول أوروبا الشرقية، إذ حُدِّد ١٥ احتياجاً من هذا القبيل. وكانت تلك الاحتياجات تتعلق بإنشاء قواعد بيانات لجمع المعلومات وتقاسمها، ونظم لإدارة القضايا، وبرامجيات لجمع الإحصاءات وتوليدها، واستمارات نموذجية إلكترونية لأغراض تبادل المساعدة القانونية.

الشكل الثامن عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية الخاصة بمجموعة دول أوروبا الشرقية،  
موزعةً حسب فئات المساعدة



ملحوظة: المجموع يساوي 107.

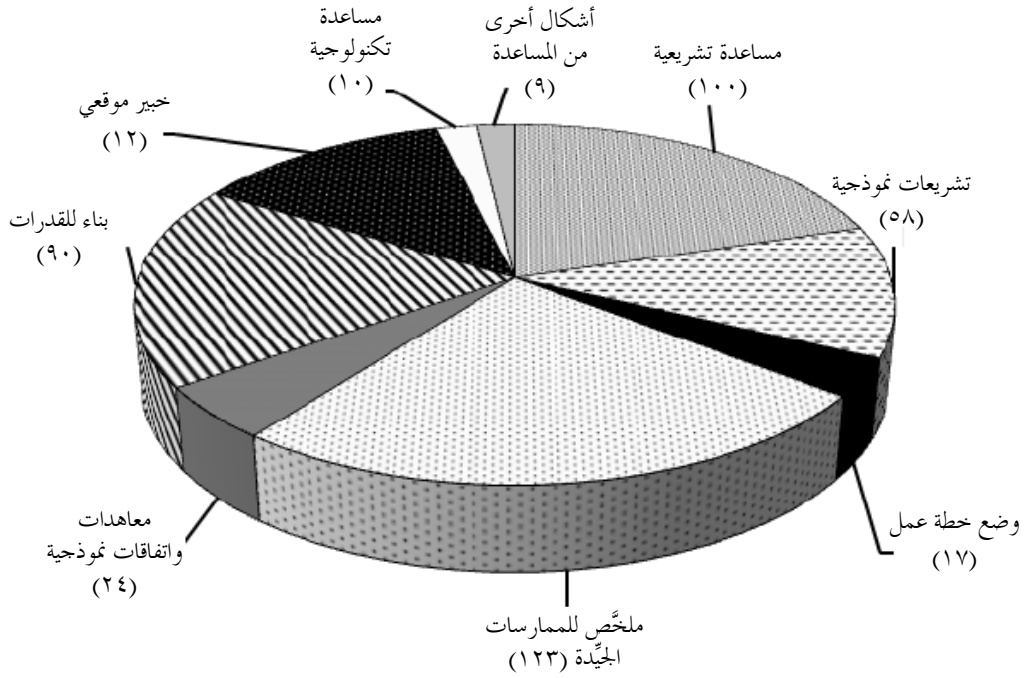
### مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي

٣٤- في مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حدّدت ٢١ دولة من بين ٢٣ دولة ما مجموعه ٤٩٣ احتياجاً من المساعدة التقنية؛ غير أنّ هناك دولة أخرى ذكرت أنّ لديها احتياجات واسعة النطاق وأبدت ملاحظة عامة بهذا المعنى بدلاً من تحديد تلك الاحتياجات باستخدام الفئات المحدّدة مسبقاً أو بربط الاحتياجات بمواد معينة من الاتفاقية. واتسمت احتياجات المجموعة بتباينات واسعة النطاق، من دولة واحدة لديها ١٠٨ احتياجات، إلى دولتين ليس لدى منهما سوى عدد قليل من الاحتياجات.

٣٥- ويرد بيان تلك الاحتياجات في الشكل التاسع عشر مفصلة حسب فئاتها. وكان أكبر عدد من الاحتياجات المحدّدة من المساعدة التقنية يتعلق بفئة ملخص الممارسات الجيدة والدروس المستفادة (١٢٣ احتياجاً)، تليه المساعدة التشريعية (١٠٠ احتياج) ثم برامج بناء

القدرات (٩٠ احتياجاً). أمّا من الناحية النسبية، فقد حدد العدد الأكبر من الدول احتياجات من المساعدة التقنية تتعلق بفترة المساعدة التشريعية (١٧ دولة)، تليها فئتا بناء القدرات والتشريعات النموذجية (١٥ دولة لكل منهما). وبلغ عدد الدول التي حدّدت احتياجات تتعلق بتلقي ملخّص للممارسات الجيدة والدروس المستفادة اثنتا عشرة دولة.

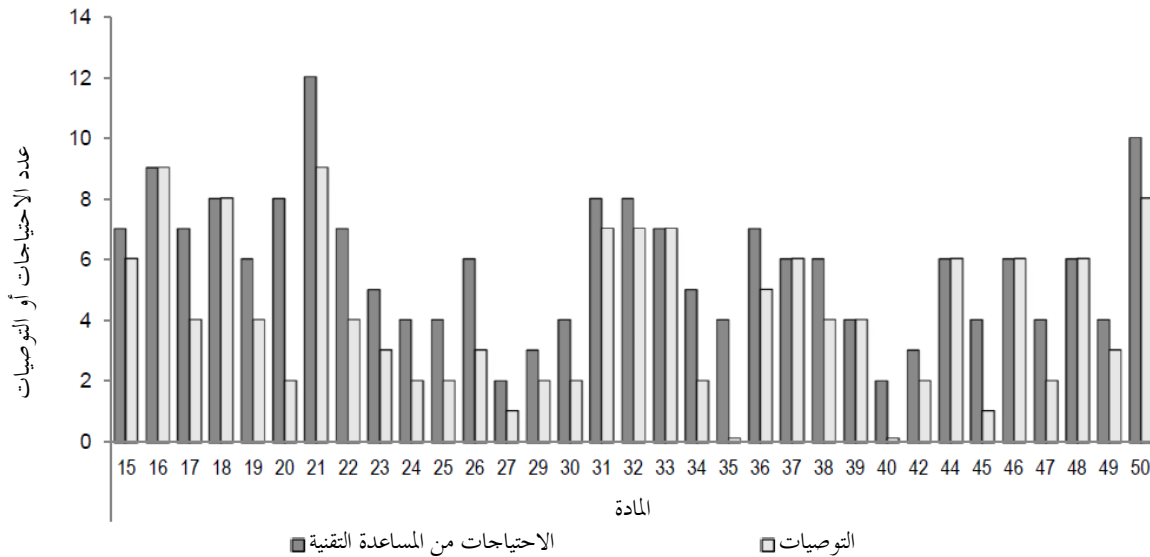
الشكل التاسع عشر  
الاحتياجات من المساعدة التقنية الخاصة بمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي،  
موزّعةً حسب فئات المساعدة



ملحوظة: المجموع يساوي ٤٩٣.

٣٦- وفيما يتعلق بمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، حدّدت احتياجات بشأن جميع المواد المستعرضة، باستثناء المادة ٤١ (السجل الجنائي) والمادة ٢٨ (العلم والنية والغرض كأركان للفعل الإجرامي)، وهذه المادة الأخيرة لا يُقيّم تنفيذها عادة أثناء الاستعراضات. ولدى إجراء إحالة مرجعية للبيانات المتعلقة بالصعوبات التي استبانتها الخبراء المستعرضون، لوحظ أيضاً أنه عندما كان يحدد احتياج ما من المساعدة التقنية كثيراً ما كانت تُصدّر أيضاً توصية على النسق ذاته. ويبين الشكل العشرون عدد بلدان المنطقة التي حدّدت احتياجاتها من المساعدة التقنية فيما يخص كل مادة.

الشكل العشرون  
مقارنة بين الاحتياجات والتوصيات الخاصة بمجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية،  
موزعةً حسب المواد



معلومات عن الاحتياجات التي لُبيّت بالفعل وعن جهود المتابعة الوطنية

٣٧- أوصى المؤتمر، في قراره ١/٤، بأن تحدّد الدول الأطراف احتياجاتها من المساعدة التقنية في ردودها على قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة وفي تقاريرها القطرية، مع تفضيل أن تكون تلك الاحتياجات مرتّبةً حسب أولويتها. ويمثل تنوّع الاحتياجات الخاصة للدول انعكاساً لما تبذله الدول من جهود لاستبانة أولوياتها الخاصة وتحديد مسار التدابير الوطنية. وقد اكتسب مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) تجربة تُظهر أن تحسين نوعية تقارير الاستعراضات وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية بدقة أكبر يعززان الجدوى العامة للعملية وللتقارير القطرية التي تُعد بعد الاستعراضات. وفي غالبية دول مجموعة الدول الأفريقية ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبية، حدّدت أيضاً احتياجات خارج نطاق الفئات المسبقة التحديد، مع تقديم الخبراء المستعرضين والأمانة دعماً مباشراً لتحديد معالم تلك الاحتياجات.

٣٨- وتكرّر ذكر حاجة الدول الأطراف إلى تقاسم الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في المعلومات التي قدّمتها دول أطراف كثيرة عن تأثير آلية استعراض التنفيذ، وتشكل تلك



الحاجة الأساس الذي استندت إليه مذكرة الأمانة (CAC/COSP/IRG/2016/12). وفي تلك المذكرة، أكدت الدول أن الآلية وعملية الاستعراض، في حد ذاتهما، قد أسهمت بالفعل في تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية على الصعيد الوطني، إذ أتاحت لها الاستعراضات فرصة للالتقاء وألزمتهما بتعزيز جهودها التنسيقية الوطنية.

٣٩- وتماشياً مع قرار المؤتمر ١/٦، التمسست الأمانة من الدول معلومات عن التدابير الوطنية المتخذة عقب إتمام الاستعراض القطري. ويمكن العثور على التحليل الكامل لعينة للمعلومات المقدمة من ٣٥ دولة استجابةً لذلك الطلب في المذكرة السالفة الذكر (CAC/COSP/IRG/2016/12). ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاحتياجات من المساعدة التقنية لم تستخدم كأداة لتحديد أولويات الدولة الطرف المستعرضة فحسب، بل وكوسيلة لاستبانة مداخل لتقديم المساعدة التقنية. وقد تراوحت تلك المساعدات التقنية من تقديم دعم عملي للاستعداد لدورة الاستعراض الثانية إلى إجراء تبادل للموظفين وحتى إلى وضع برنامج مكتمل للمساعدة. ويرد في الوثيقتين CAC/COSP/IRG/2016/12 وCAC/COSP/2015/6 مزيد من التفاصيل عن أعمال المتابعة الوطنية.

### أولويات المساعدة التقنية في المستقبل

٤٠- من بين الدول ١٣٧ التي أتمت استعراضاتها، حدّدت ٨٧ دولة ما يتراوح بين احتياج واحد و١٣٤ احتياجاً من المساعدة التقنية لكل منها - أي بمتوسط قدره ٣٦ احتياجاً لكل دولة. ومع وجود ٣٠ استعراضاً آخر للتنفيذ جارياً بالفعل (استوفيت في إطارها قائمة التقييم الذاتي المرجعية)، وبالاستناد إلى التجربة المكتسبة حتى الآن، يُتوقع أن تواصل الدول تحديد عدد مقارب من الاحتياجات في الفترة المتبقية من دورة الاستعراض الأولى.

٤١- ومن المرجح أن تحدّد نسبة كبيرة من الدول عدداً مقارباً من الاحتياجات أثناء الدورة الثانية، نظراً لتعدد الفصول التي ستُستعرض فيها. كما أن نوع المساعدة التقنية اللازمة لتنفيذ الفصلين المتعلقين بالمنع واسترداد الموجودات يرجح أن يكون ذا طابع أكثر تعقيداً من تقديم مساعدة متعلقة بصياغة التشريعات، مثلاً، من أجل تجريم أفعال معينة وفقاً لأحكام الاتفاقية. ولذلك، فإن قائمة التقييم الذاتي المرجعية الخاصة بالدورة الثانية (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/4) قد حادت عن الفئات المسبقة التحديد للمساعدة على تحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية. وبدلاً من ذلك، أُعيد تصنيف أنواع الدعم اللازمة لتنفيذ الاتفاقية تحت عناوين جديدة، هي: المساعدة التشريعية، وبناء المؤسسات، وبناء قدرات تقرير السياسات، البحوث/جمع البيانات وتحليلها، وتسهيل التعاون الدولي مع البلدان الأخرى، مع عنوان أخير يتيح فرصة لتحديد احتياجات قد لا تندرج ضمن الفئات المسبقة التحديد.

## المجالات التي يلزم إيلاؤها مزيداً من الدراسة تعزيزاً لاستبانة الاحتياجات من المساعدة التقنية وتدعيماً لتدابير التصدي

٤٢- حتى الآن، ثمة ٨٧ دولة طرفاً ما يزيد على ١٠٠ ٣ احتياج منفرد من المساعدة التقنية لكي يتسنى لها تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً. ومع ما بُذل من جهد كبير لتدارس تلك الاحتياجات وترتيب أولوياتها، لعلّ المؤتمر يودُّ التشديد على أهمية معالجة أولويات المساعدة التقنية المحددة في الاستعراضات.

٤٣- وقد جرى في التحليل السابق تناول احتياجات دول آسيا والمحيط الهادئ، ولكن قد يكون من المفيد إجراء تحليل أكثر تعمقاً لاحتياجات تلك الدول، وكذلك احتياجات الدول الأفريقية، نظراً لأنّ هاتين المجموعتين تشكلان معاً غالبية الأطراف في الاتفاقية (١٠٠ دولة). وقد حُلّت احتياجات دول المحيط الهادئ في التحليل السابق. ونظراً لأنّ الدورة الثانية جارية في الوقت الحاضر، فإنّ من المناسب استذكار أنّ المساعدة التقنية تظل دعامة أساسية من دعائم الاتفاقية، ولاستعراض الدروس المستفادة حتى الآن. وتوفّر قائمة التقييم الذاتي المرجعية، التي اعتمدها فريق استعراض التنفيذ في دورته السابعة، سبيلاً أمرن لتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية وأولوياتها. واغتناماً لهذه الفرصة الجديدة، ينبغي للدول والخبراء المستعرضين أن يشجعوا على أخذ الوقت الكافي لتدارس الاحتياجات من المساعدة التقنية والنظر فيها من منظور استراتيجي، مما يعزّز جدوى هذه العملية.

٤٤- وفي حين أنّ بعض الدول تستخدم الاحتياجات المحددة في التقارير القطرية، في المقام الأول، للاستعانة بها في تنسيق أولوياتها الخاصة، قام عدد من الدول والشركاء الإنمائيين بإدماج الاستنتاجات الواردة في الخلاصات الوافية ضمن برامجها الخاصة بالمساعدة وتدابيرها الخارجية. وقد رأى المكتب كيف أنّ تنظيم جلسة إحاطة عامة للجهات المانحة أثناء الزيارة القطرية أو بعدها لا يساعد على إبراز أهمية آلية استعراض التنفيذ فحسب، بل وأهمية اتفاقية مكافحة الفساد ككل. وتسهل الآلية إجراء حوار بين السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين ذوي الصلة من أجل التماس الدعم للبرامج، بوسائل منها ضمان توافق الأنشطة مع الاحتياجات التي تم التحقق من صحتها من خلال عملية الاستعراض. ولعلّ المؤتمر يودُّ النظر في حثّ الدول على تعزيز التنسيق فيما بينها بشأن جهود المساعدة.

٤٥- ولعلّ الفريق يودُّ أيضاً أن يوصي الدول الأطراف بزيادة جهودها الرامية إلى تقديم مساعدة مباشرة و/أو تمويل مباشر إلى الشركاء الإنمائيين من أجل تلبية الاحتياجات من المساعدة التقنية التي حُدّدت في سياق آلية استعراض التنفيذ.